ومن سدس الجمع فرضه او مساويه لهما أو لأحدهما فرضه ايضا عاما تقتضيه
عبارته سابقا وتقدم حقا من معنى قوله لها ذا كسر اسما لا حقيقة الحال الثالث
سدس وثانية يأخذ سدس المال ٥ وليس عنده نازلة اسما لا حقيقة بحال من
الأحوال فان كانت المقاسمة او ثلث الباقي ينقص عنها عن السدس فالسدس
له والا فان سواه ثلث الباقي فكذلك فعلم مما قررته في كلامه سبعة أحوال وهي
إما ان يتعين له ثلث الباقي في نحو أم وجد وخمسة اخوة وأما ان يتعين
له المقاسمة في نحو زوج وجد واخ وإما ان يتعين له السدس في نحو زوج
وام وجد واخوين وأما ان تستوي له المقاسمة وثلث الباقي في نحو جد
وام واخوين وأما ان تستوي له المقاسمة والسدس في نحو زوج وجد
واخ وأما ان تستوي له السدس وثلث الباقي في نحو زوج وجد وثلاثة
اخوة وأما ان تستوي له الأمور الثلاثة في نحو زوج وجد واختين
فهذه الأحوال الستة مع ذي الفرض تمت بها الأحوال العشرة وبها
استوى الأمران والأحوال الثلاثة فيما في التعبير الا حوال الثلاثة
التي سبقت الاشارة اليها فائدة هذا كله حيث بقي بعد الفروض
الكل من السدس فان بقي قدر السدس كبنتين وام وجد واخوة
أو دون السدس كزوج وبنتين وجد واخوة او لم يبق شئ
كبنتين وزوج وام وجد واخوة فللجد السدس ويعال او ترد
في العول إلى ما احتيج اليه وتسقط الاخوة إلا الأخت في الأكدرية
وسيأتي وحيث اخذ سدسا عالا كله او بعضه فالسدس اذا لك
يكون اسما لا حقيقة كما اشرت إلى ذلك آنفا والله أعلم وهو اي الجد مع
الإناث من الاخوات عند القسم اي المقاسمة بينه وبينهن مثل ما فيها

ذكره

ذكره بقوله في سهمه من كونه متلحط الاثنين والحكم من كون الاخت تصير
معه عصبة بالغير كما اشرت الى ادراك سابقا في باب التعصيب لا في
جميع الاحكام عليها قال الا مع الأم فلا يجبرها بانظمامه الى الأخت لانه
ليس باخ بل ثلث المال لها بالأم تصحيحها كاملا لانه ليس معها عدد من الاخوة
تقبل زوجة وام وجد واخت للزوجة الربع وللأم الثلث كاملا والباقي بين
الجد والأخت مقاسمة له مثلا ما لها وفي المسئلة المسئ المزقا نقص في اقوال الصحابة
رضي الله عنهم فيها أقوال أحدها كما ذكرتها بكثرتها وهي ام وجد واخت للأم
الثلث والباقي بين الجد والأخت اثلاثا له مثلا ما لها فاصلها ثلاثة وتصح
من تسعة للأم ثلاثة وللجد اربعة وللاخت اثنان وهذا مذهب الامام زيد
ابن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الائمة الثلاثة رحمهم الله تعالى واما عند الامام
ابي بكر الصديق رضي الله عنه فللأم الثلث والباقي للجد ولا شئ للأخت وهذا
مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وفيها اقوال اكثيرة ذكرتها مع قائلها
وهي عشرة وما يتفرع عليها وشرح الترتيب واتيت فيه بالعجب العجاب
وجميع ما ذكرته من اول الباب الى هنا هو فيما اذا كان معه أحد الصنفين
سواء كان معهم صاحب فرض أم لا ثم ذكر ما اذا اجتمع مع الصنفان سواء
أكان معهم صاحب فرض ايضا أم لا وهو باب العادة وبه تتم الاحوال الاربعة
المشار اليها سابقا فقال واحسب بني الأب فقط وهم الاخوة للأب مع
الأشقا لذكر اي عند الاعداد اي عدد الأخوة الأشقا الأخوة للأب في المقاسمة
على الجد لينقص بسبب ذلك نصيبه وذلك في ثمان وستين مسئلة ذكرتها في شرح
الترتيب والفارضية وارفض اي اترك بني الأم فقط وهم الاخوة للأم مع الاجداد
لجهة بالجد كما تقدم في باب العجب وانما اعاده هنا استطرادا ولتكملة البيت وليس

Copyright © King Saud University